إقتصاد

"البيتكوين" كيانٌ مالي قائم على أصول فعليّة

لبنان يقترب من إصدار عملته الرقميّة

"البيتكوين" اول شبكة دفع غير مركزية جامعة توفر نظاما جديدا للدفع ونقودا الكترونية، وتعمل بنظام الند للند، وتتم ادارتها بالكامل من مستخدميها من دون اي سلطة مركزية. من وجهة نظر المستخدم، يمكن تشبيهها بالعملة النقدية الخاصة بالانترنت، ويمكن النظر اليها على انها النظام الدفتري الثلاثي الامساك والاكثر بروزا في الوجود





صاحب الفكرة ساتوشي ناكاموتو افتراضي ايضا، بمعنى انه غير موجود. اخرج البيتكوين الى النور للمرة الاولى في 3 كانون الثاني 2009، وعددها الاقصى هو 21 مليون بيتكوين حيث تنقسم العملة الى الف وحدة. هذا الامر يختلف بشكل رئيسي عن العملات التقليدية، حيث انه لا يمكن ايجاد بيتكوين بشكل عشوائي، ما يعني ان عامل التضخم لا يمكن ان يأتي نتيجة ابتكارها، بل هو وليد هلع المستخدمين والمستثمرين في الاسواق.

> **حاكم مصرف لبنان منع تداولها واعتبرها سلعا وليست عملات**

يعتبر الدفع بواسطة البيتكوين اسهل من الشراء بواسطة بطاقات الائتمان العادية، ويمكن قبوله من دون الحاجة الى وجود حساب مصرفي للتاجر. تتم مدفوعاتها من خلال برنامج، اما عبر الحاسوب الشخصي او الهاتف الذكي عبر ادخال عنوان المتسلم والمبلغ المدفوع وارساله.

من ميزات البيتكوين الرسوم المنخفضة، والسرية، والخصوصية. لكن من ابرز سلبياتها عملية التشفير والتكتم على طريقة توليد العملة عبر معادلات معقدة، قد تكون مسارا سهلا لتمرير عمليات مشبوهة بما انها لا تخضع الى اي رقابة. كما انها لا تعتمد اي اصول او تقويمات عادلة يمكن الاستناد اليها في توقع ارتفاع او انخفاض هذه العملة. مع ذلك، فهي كيان قائم على اصول مالية فعلية.

تعتمد 32 دولة عملة البيتكوين. اما عندنا، فقد حذر مصرف لبنان في 19 كانون الاول 2013 الجمهور والمصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الصرافة والوساطة المالية من شراء نقود مماثلة او حيازتها واستعمالها، مستندا الى القرار الذي اصدره في 30 اذار 2000، المتعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية، لاسيما المادة 3 منه، التي تحظر اصدار النقود الالكترونية (Electronic Money) من اي كان، وتمنع التعامل بها باي شكل من الاشكال.

واشار المصرف المركزي الى الاخطار التي قد تنجم عن التعامل بالنقود الافتراضية، وخصوصا الـ"Bitcoin"، وابرزها:

• ان المنصات (Platforms) او الشبكات (Networks) التي يتم بواسطتها اصدار هذه النقود وتداولها، لا تخضع لاي تشريعات او تنظيمات، وفي حال تعرضت لخسائر لا يوجد اي اطار حماية قانوني يؤمن استرجاع الاموال التي تم بواسطتها شراء هذه النقود.

• ان هذه النقود غير مكفولة من اي مصرف مركزي، وتاليا فهي معرضة لتقلب حاد وسريع في اسعارها، ومن الممكن ان تتدنى الى الصفر.

• تسهل عمليات تداول النقود الافتراضية النشاطات الاجرامية وخصوصا عمليات تبييض الاموال وتمويل الارهاب.

• لا يمكن الرجوع عن العمليات او التحاويل غير الصحيحة وغير الموافق عليها المنفذة (Incorrect or Unauthorized) بواسطة هذه النقود.

وشرح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة اسباب منع التعامل بهذه العملة، فاعتبر ان "منع استعمال البيتكوين والعملات الافتراضية الاخرى كوسيلة دفع، جاء لانها سلع وليست عملات ترتكز على المعطيات او القواعد التي نعرفها لخلق الثقة في العملة. صحيح ان اسعارها ترتفع، ولكننا نجهل سبب ذلك، وصحيح ان استخدامها ينتشر لكننا نجهل مستخدميها".

واكد ان من اجل المحافظة على الثقة "يجب ان تكون العملة الرقمية صادرة عن المصرف المركزي"، مشيرا الى التوصل الى ذلك تدريجا.

استنادا الى هذا الموقف الرسمي، امتنعت الشركات المالية اللبنانية عن بيع هذه العملات الى المواطنين عبر النظام المصرفي المحلي.

اما اذا اراد المواطن شراء هذه العملات، فيمكنه ذلك عبر صناديق استثمار محلية خاضعة لهيئة الاسواق المالية، في حين تلتزم هذه الصناديق تطبيق جميع شروط الرقابة، ومن خلالها يمكن استثمار السلعة او الادوات المالية الاخرى.

يبدو في الوقت الحاضر على الاقل، ان الذين يتداولون بهذه العملات قليل جدا عبر صناديق الاستثمار، علما ان اثرها يشبه اثار باقي السلع، كالذهب مثلا الذي يخضع لتقلبات الاسعار وفق العرض والطلب. ◄

مقال

فنجان قهوة اللبنانيين فقد نكهته الصباحيّة

فقد فنجان قهوة اللبنانيين الصباحي نكهته المتميزة، بعدما امتلأ بالهموم. يقول احد المواطنين "كل شيء بات مصدر قلق بالنسبة الينا، الاسعار، الضرائب، الديون، التعليم، الخدمات، المواصلات، حتى الاحوال الجوية الاخيرة اضافت هما قديما جديدا هو الشح في المياه. نحن ندفع الثمن لان الدولة تحملنا اخطاء السياسة الاقتصادية المتبعة منذ عقود، ووصلنا من خلالها الى ما وصلنا اليه. على المواطن ان يحتسي القهوة ممزوجة بهموم الدنيا وهموم البلد وهموم المشكلات المعقدة".

حاليا يهتم الرأي العام باقتصاد الوطن والمشكلات التي تواجهه وتداعياتها على الحياة اليومية. هيمنت على احاديث الصباح متاعب ارتفاع الاسعار، والدين العام الذي من المرجح ان يصل الى 110 مليارات دولار في السنوات المقبلة بحسب وكالة "فيتش"، اذا استمرت وتيرة نمو العجز على حالها. ستصبح كلفة الدين العام، وهي التي سيدفعها الشعب اللبناني في السنوات الثماني المقبلة، نحو 8 مليارات دولار.

مقارنة بحجم الاقتصاد الذي من المرجح ان يكون 60 مليار دولار عام 2020، فان الدين العام سيشكل حوالى 185% من حجم هذا الاقتصاد في حال تسجيل معدلات نمو لهذا الاقتصاد بنسب 1 و2%. وقد اثرت هذه الازمات الاقتصادية التي تعصف بالبلاد على نفسية المواطنين، وباتوا في حاجة كبيرة الى تناول المنبهات اكثر من ذي قبل. لذا لم يعد فنجان القهوة مجرد مشروب ساخن يتم تناوله في الصباح، بل اداة تساعدنا على تقبل الهموم الاقتصادية. تضخم الاسعار، خسارة الرواتب والاجور قيمتها، مواضيع يتحدث فيها معظم المواطنين. يقول الخبراء ان تكاليف المعيشة ارتفعت، وتكاليف التشغيل، وكذلك الضرائب والرسوم، وحافظت اسعار الاراضي والشقق السكنية على ارتفاعها. احدثت المتغيرات السريعة التي طرأت على الاسعار نتيجة TVA خللا بين قدرات المواطن المالية وحاجاته الاساسية والحياتية، فتراجعت الاحوال المعيشية، واصبحت معظم العائلات عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها او تلبية متطلباتها. ليس سهلا ان يستمر اللبناني في نمط الحياة الذي يعيشه، فيلهث ليلا ونهارا خلف لقمة العيش. تكمن المشكلة في ان المدخول جامد لا يتغير الا في حالات نادرة، فيما المصروف الى زيادة مطردة بسبب تفاقم الغلاء والاتجاه التصاعدي للاسعار.

لكن مع هذه الصعوبات، يتمسك اللبناني بكل فرصة عمل يجدها ولو كانت ذات راتب زهيد لجبه ازمة البطالة المستفحلة في البلد. خصوصا وان وضع العمل في مختلف القطاعات سيء، وليس هناك من يهتم بحقوق العمال الذين يغرقون انفسهم في العمل لجني بعض الدولارات يوميا. لكن ذلك يبقى في اسوأ الاحوال افضل من البطالة.

يزداد اليوم عزم اللبنانيين على العمل وفي اكثر من وظيفة متاحة، مع القلق المستمر من البطالة في ظل المزاحمة التي تشهدها القطاعات المهنية بين اللبنانيين والسوريين خصوصا، فضلا عن اللاجئين والنازحين من جنسيات اخرى والعمال الاجانب ايضا.

الاقتصاد اللبناني اقتصاد خدمات، سياحة، مصارف، صحة وتعليم، لكنه يعاني من ضعف بسبب عدم فاعلية الخطط التنموية التي يجري الاعلان عنها. الازمة الاقتصادية ليست وليدة اليوم، او نتيجة اوضاع سياسية متدهورة تعاني منها المنطقة في الوقت الراهن، بل هي نتيجة سياسات خاطئة اتبعتها الحكومات المتعاقبة واستمرت انعكاساتها السلبية في التأثير على الحياة العامة حتى الاونة الاخيرة.

وعلى الرغم من قتامة المشهد، تبدو الحكومة اللبنانية اكثر تفاؤلا، وترى بلسان احد مصادرها ان ثمة مبالغة في توصيف الوضع الاقتصادي، معتبرا ان خطة النهوض الاقتصادي الموعودة قد ترفع الرؤية المستقبلية للاقتصاد من مضطرب الى مستقر.

عصام شلهوب

إقتصاد

خلف: لا وجود لبورصات رقمية في المنطقة العربية

على صعيد المنطقة العربية، يقول رئيس اتحاد البورصات العربية فادي خلف لـ"الامن العام": "البورصات العربية بورصات اسهم، ولا وجود لبورصات رقمية في المنطقة، وان غالب الحكومات العربية لا تعترف بها. كما ان المصارف العربية تتخوف من خسارة الارباح، حيث بات المستخدم يتداول العملة مستغنيا عن العملات المصرفية، اضافة الى ان الحكومات تتخوف من قدرة المستخدم على التخفي، حيث قد تكون مسارا سهلا لامرار عمليات مشبوهة بما انها لا تخضع لاية رقابة، كذلك لا يكون في مقدورها استعادة اي استثمارات يخسرها المستثمرون في تعاملات مع اطراف غير قانونيين او وهميين".

واوضح خلف "اننا في المراحل الاولى للعملة المشفرة، وصورتها لم تتضح بعد. وقد تجاوز عدد هذه العملات نحو 1300 عملة. نسمع اليوم عن البيتكوين، ولكن هناك ايضا الرايبل، الستلار، والكوردانو"، مشددا على ان "المهم في هذه العملات التكنولوجيا التي تقف خلفها وما يمكن الاستفادة منها. ويقف وراء البيتكوين والرايبل نظام الكتروني مهم جدا لتحويل الاموال ما بين المصارف، وعملة الرايبل هي الجيل الثالث من البيتكوين".

وتوقع مستندا الى اراء الخبراء في هذا الموضوع "ان يحل هذا النظام مكان نظام "السويفت" الذي يتم التعامل به اليوم بين المصارف، ويسمح بتحويل الاموال بعد ثلاثة ايام. غير ان ميزة الرايبل انه ينقل التحويل خلال ثلاث دقائق وليس ثلاثة ايام، وكلفته تقل 60% عن كلفة السويفت". ودعا الى "النظر الى هذه العملات المشفرة "ليس كفقاعة او نظام مضاربة فقط، لان ذلك يعني ان لا معنى لهذه العملات"، مشيرا الى انها "تشبه العملات التي يتم التداول بها في الكازينوهات مثلا. لكن عندما نعرف اهمية التكنولوجيا التي اطلقتها نعرف مدى حاجة الاسواق اليها. فاذا كان الرايبل هو لنقل الاموال بين المصارف، فان الستلار هو لنقل الاموال بين الافراد. اذا، كل عملة مشفرة مخصصة لاستعمال معين، واهمية استعمالها هي المؤشر على مدى ديمومتها. فاما ان تكون فقاعة تنفجر وتزول، او تكون فقاعة تنفجر ولكن لن تزول".



رئيس اتحاد البورصات العربية فادي خلف.



من مخاطر البيتكوين السرقة والاحتيال وتبييض الاموال

اسعارها ترتفع ونجهل السبب، واستخدامها ينتشر ونجهل مستخدميها

وردا على سؤال عن اسباب الخوف من هذه العملات، اشار الى ان مرده الى "ثلاث نقاط: اما سرقة هذه العملات، او عمليات الاحتيال التي يمكن ان تتم من خلالها، وامكان التهرب الضريبي وتبييض الاموال". واعتبر ان عدم وجود الرقابة والتنظيم هو ما دفع بسعر البيتكوين للوصول الى نحو 8000 دولار.

ولفت خلف الى ان "عدم الرقابة دفع بعدد من البلدان الاسيوية الى فرض رقابة على البورصات التي تتداول بهذه العملات، خصوصا وان 60% من التداول بالعملات المشفرة هي في كوريا الجنوبية واليابان والصين"، مشيرا الى ان "فرنسا اعلنت عن توجهها الى فرض الرقابة. كذلك اعلن كل من مصرف جي.بي. مورغن وبنك اوف اميركا عن توقفها عن الاقراض بواسطة البطاقات الائتمانية التي تستعمل لشراء العملات الرقمية وخوفا من امكان عدم التسديد تم منع استعمال هذه البطاقات. اضافة الى ذلك، تتجه بعض البلدان الى منع اي حسابات غير اسمية، اي انشاء حسابات سرية يتم بواسطتها شراء العملات الرقمية، واعتبرت انها تجارة غير قانونية، لذلك تم وضع شروط رقابية مشددة جدا من البورصات العالمية الرقمية، وهي افضل بكثير من شروط المصارف العادية. علما ان معظم هذه البورصات موجودة في لندن. اللافت ايضا ان ادارة موقع "الفايسبوك" اتخذت قرارا بمنع نشر اعلانات البيتكوين على صفحات الموقع بسبب وقوع عدد كبير من المنتسبين ضحية هذه الاعلانات وضياع اموالهم. لذلك الحذر واجب فمن اراد شراء العملات الرقمية عليه التوجه الى البورصات العالمية المراقبة والتي تتبع ادق المعايير العالمية حفاظا على اموالهم".

من يتدخل لحماية المواطن او هذه العملات من التقلبات الحادة؟

يجيب خلف: "لا احد يحميها وهنا الخطر الاكبر. على من يشتريها ان يتحمل وحده مخاطرها، خصوصا وان النصيحة التي تقدم الى اي متعامل هي ان الاموال المستعملة ستعتبرها غير موجودة، فاما ان تصبح غنيا او تفقد اموالك".

كيف تتحول العملات الرقمية الى عملات متداولة كالدولار وغيره؟

يقول: "عند بيع البيتكوين او الرايبل او غيرها يعني ذلك استعادة الاموال، اما بالدولار او الين او الاورو او اي عملة، خصوصا انه عندما يتم فتح حساب في احدى البورصات العالمية او صناديق الاستثمار، فالايداع سيكون بعملات حقيقية وليست مشفرة. في استطاعة المتعامل سحب هذه الاموال متى اراد، لكن عليه الانتباه الى قانونية البورصات او الصناديق التي يتعامل معها حتى يحفظ حقه. اما مخاطر العملة المشفرة فهو التحرك السريع للاسعار، بحيث ترتفع بسرعة كبيرة وتنخفض بسرعة كما حصل اخيرا. وهذه المخاطرة الكبرى غير موجودة في بقية الادوات المالية".

عن الوسائل المستخدمة لاصدار العملة الرقمية اوضح: "معادلة اصدار العملة المشفرة صعبة جدا، وتحتاج الى ثلاثة اطنان من النفط لانتاج بيتكوين واحد، لانها تحتاج الى طاقة كهربائية مرتفعة. ويبدو ان البيتكوين شق طريقه واصبح مقبولا كعملة تداول معدنية، ويعيد السبب الى ان بعض المؤسسات العالمية بدأت قبولها. وكلما زاد التعامل بها من المؤسسات والشركات والفنادق، اصبحت مطلوبة للتداول كبقية العملات الاخرى. الشيء الواضح اليوم هو ان الجهات الرقابية الدولية شعرت بان الموضوع لم يعد ممكنا تركه متفلتا، لذلك باشرت بوضع يدها على هذه الانظمة".

وشدد على ان العملة المشفرة "فقاعة انفجرت ولكنها لم تنته، فالخوف كان واردا من انتهاء دور هذه العملة. غير ان اجتماع هيئات الرقابة الاميركية الاخير خرج بنتيجة ان هذه تكنولوجيا جديدة يجب الاستفادة منها تقنيا، لكن يجب وضع ضوابط لها، ولم تمنعها. وحين بدا تحصيل الضريبة على التعامل بها، كان هذا القرار كافيا لوقف تدهور سعر البيتكوين، مع التشديد على ان الضوابط ستمنع كل الجرائم المالية المحددة".

وما اذا كان في استطاعة لبنان اصدار عملته الرقمية على ما قاله حاكم مصرف لبنان؟ قال خلف: "لبنان اجّل الفكرة، وهناك سبب اساسي لذلك هو ان اصدار مثل هذه العملات يحتاج الى طاقة كهربائية كبيرة ومكلفة، وهذا امر لا يمكن تحقيقه في لبنان قبل اعادة وضع الكهرباء الى طبيعته وزيادة قدرة الطاقة".

ع.ش.

